

مقتل 772 مدنياً في آب 2017

قوات التحالف الدولي تتفوّق على جميع
الأطراف في قتل المدنيين

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 4 أيلول 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات.

أولاً: المقدمة والمنهجية:

يشمل التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط الذين قتلوا على يد الجهات السبع الرئيسة الفاعلة في سوريا، وهم:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- القوات الروسية.
- قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني).
- التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- فصائل المعارضة المسلحة.
- قوات التحالف الدولي.
- جهات أخرى.

شهدت مدينة الأستانة عاصمة كازاخستان على مدار يومين (3 - 4 أيار / 2017) الجولة الرابعة من المفاوضات بين ممثلين عن روسيا وتركيا وإيران كدولٍ راعيةٍ لاتفاقٍ أنقرة لوقف إطلاق النار، واتفقت الدول الثلاث على إقامة أربعة مناطق لخفض التصعيد على أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 6 أيار / 2017، حدّد الاتفاق 4 مناطق رئيسة لخفض التصعيد في محافظة إدلب وماحولها (أجزاء من محافظات حلب وحماة واللاذقية)، وشمال محافظة حمص، والغوطة الشرقية، وأجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة جنوب سوريا، على أن يتم رسم حدودها بدقة من قبل لجنة مُختصة في وقت لاحق.



يشمل الاتفاق وقف الأعمال القتالية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية وعودة الأهالي النازحين إلى تلك المناطق، ومنذ دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ شهدت هذه المناطق خصوصاً تراجعاً ملحوظاً وجيداً نسبياً في معدّل القتل، مقارنة مع الأشهر السابقة منذ آذار 2011 حتى الآن.

أسفرت مباحثات واسعة بدأت في أيار/ 2017 في العاصمة الأردنية عمّان بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والأردن، عن إعلان كل من الرئيسين الأمريكي والروسي على هامش قمة دول الاقتصاديات العشرين الكبرى في هامبورغ التّوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا، في محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الأحد 9/ تموز/ 2017. نصّ اتفاق الجنوب السوري على السماح بدخول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة (قوات النظام السوري وحلفاؤه من جهة، وفصائل المعارضة المسلحة من جهة ثانية) على أن يقع أمن هذه المنطقة على عاتق القوات الروسية بالتنسيق مع الأمريكيين والأردنيين.

كما عُقدت اتفاقيات محلية أخرى، كاتفاق الغوطة الشرقية بين فصائل المعارضة المسلحة فيها من جهة، وأفراد من الجانب الروسي من جهة ثانية، واتفاق مُشابه مع فصائل المعارضة في ريف حمص الشمالي، لكنّ هذه الاتفاقيات لم تُنشر نصوصها الرسمية على مواقع للحكومة الروسية، كما لم تنشرها فصائل المعارضة المسلحة، عدا فصيل فيلق الرحمن الذي نشر نصّ الاتفاق على موقعه الرسمي، وورد في نهايته توقيع لضممن روسي لكن دون ذكر الاسم الصريح، وفي ذلك خلل كبير، ويبدو أنّ كلّ ذلك يساعد الطرف الضامن الروسي في سهولة التخلص من أي التزامات أو تبعات قانونية أو سياسية لاحقة. يوم السبت 22/ تموز/ 2017 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن توقيع اتفاق لخفض التّصعيد في الغوطة الشرقية في ختام المفاوضات بين أفراد عسكريين روس من جهة، وبين فصائل جيش الإسلام من جهة ثانية، في العاصمة المصرية القاهرة، على أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ في الساعة 12:00 من اليوم ذاته. وفي يوم الأربعاء 16/ آب/ 2017 وقّع ممثل عن فيلق الرحمن وممثل عن الحكومة الروسية في مدينة جنيف اتفاقاً ينصّ على انضمام فيلق الرحمن إلى منطقة خفض التّصعيد في الغوطة الشرقية، على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 21:00 من يوم الجمعة 18/ آب/ 2017.



الإثنين 31/ تموز/ 2017 وفي العاصمة المصرية القاهرة تم توقيع اتفاق لخفض التصعيد في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي بين فصائل في المعارضة المسلحة والمنطقة والنظام السوري ممثلاً بالحكومة الروسية كطرف ضامن على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الخميس 3/ آب/ 2017. عقب دخول الاتفاق حيّز التنفيذ انعقد اجتماعان بين لجنة ممثلة للفعاليات العسكرية والمدنية في منطقتي ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي ومبعوث روسي في خيمة مُعدّة للقاء في منطقة محايدة قرب معبر الدار الكبيرة في قرية الدار الكبيرة بريف محافظة حمص الشمالي؛ ذلك لمناقشة بنود اتفاق القاهرة لخفض التصعيد، التي أبدت بعض فصائل المعارضة تحفظها عليها. شملت أهم بنود الاتفاقين الأخيرين وقف جميع الأعمال القتالية بين الأطراف المتنازعة في المناطق المذكورة -عدا المناطق التي يوجد فيها تنظيم داعش أو هيئة تحرير الشام- والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق والإفراج عن المعتقلين -محل اهتمام كل طرف-.

وقد لاحظنا انعكاس هذه الاتفاقات على الأمور المعيشية للمدنيين في معظم المناطق التي شملتها حيث أقبل المرضى على عيادة المشافي والنقاط الطبية، كما التحق العديد من الأطفال بمدارسهم التي منعهم أهلهم من الالتحاق بها خوفاً من الموت بسبب القصف المتكرر للمدارس، والمشافي أيضاً، كما ازداد نشاط الحركة التجارية في الأسواق، إضافة إلى ترميم الورشات الخدمية للعديد من خدمات البنية التحتية، لكن على الرغم من كل ذلك فإن الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفطع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، وهذا يؤكد بقوة أن هناك وقفاً لإطلاق النار فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يمكن للمجتمع الدولي -تحديداً للجهات الضامنة للاتفاقات- أن يلاحظها فهي مازالت مستمرة لم يتغير فيها شيء.

لم نلاحظ في هذا الشهر أي انخفاض ملموس في حصيلة الضحايا المدنيين مقارنة بشهر تموز الفائت، حيث تُشير حصيلة الضحايا المدنيين على يد قوات النظام السوري إلى عدم التزامها بالاتفاقات الأخيرين الموقعين واستمرارها في قتل المدنيين في معظم المحافظات السورية، في حين تربعت قوات التحالف الدولي على رأس قائمة الأطراف الفاعلة في قتل المدنيين مُتسببة في مقتل 37% منهم، بينهم 55% أطفال وسيدات، كما سجلنا انخفاضاً غير مسبوق في حصيلة الضحايا المدنيين على يد القوات الروسية منذ تدخلها في النزاع السوري في 30/ أيلول/ 2015، ويتوجب على الضامن الروسي الضغط الجدي على حليفه النظام السوري والنظام الإيراني لوقف جميع أشكال القتل والقصف والتعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز، وبدء الإفراج عن المعتقلين وهو الملف الذي لم يطرأ عليه أي تحسّن ملموس.



نطمح في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن يتم الالتزام بنود اتفاقات إنشاء مناطق خفض التصعيد في سوريا، ثم البناء عليها في تحقيق عملية سياسية تُنصف الضحايا وتحقق لهم العدالة، ومحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات، وفي مقدمتهم المتسبب الرئيس في كل ما آلت إليه الأوضاع في سوريا وهو النظام الحاكم الحالي، المرتكب الرئيس لقرابة 90% من الانتهاكات بحق الشعب السوري.

منهجية التقرير:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأطراف السبع الرئيسة في سوريا.

نتمكن إلى حد بعيد من توثيق الضحايا المدنيين الذين يقتلون على يد أطراف النزاع في سوريا، أما الضحايا المسلحون فهناك قسماً:

- الضحايا من المعارضة المسلحة: تواجهنا صعوبات إضافية لأن أعداداً كبيرة تُقتل على جبهات القتال وليس داخل المدن، ولا نتمكن من الحصول على تفاصيل من اسم وصورة وغير ذلك، وبسبب تكتم قوات المعارضة المسلحة في بعض الأحيان لأسباب أمنية أو غير ذلك، وبالتالي فإن ما يتم تسجيله هو أقل بكثير مما هو عليه الحال.

- الضحايا من قوات النظام السوري أو تنظيم داعش: يكاد يكون من شبه المستحيل الوصول إلى معلومات عن هذا النوع من الضحايا ونسبة الخطأ مرتفعة جداً، لعدم وجود منهجية في توثيق مثل هذا النوع؛ لأن الحكومة السورية وتنظيم داعش لا ينشران أو يُصرّحان أو يُسجلان ضحاياهم، ومن وجهة نظرنا تدخل الإحصائيات الصادرة عن بعض الجهات لهذا النوع من الضحايا في خانة الإحصائيات الوهمية التي لا يوجد لها داتا حقيقية.

وبناء على ذلك فإننا سنكتفي بالإشارة إلى الضحايا المدنيين الذين يقتلون من قبل الأطراف كافة، وعقد مقارنات بينهم. نرجو الاطلاع على [منهجية](#) الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

4

ثانياً: تفاصيل التقرير:

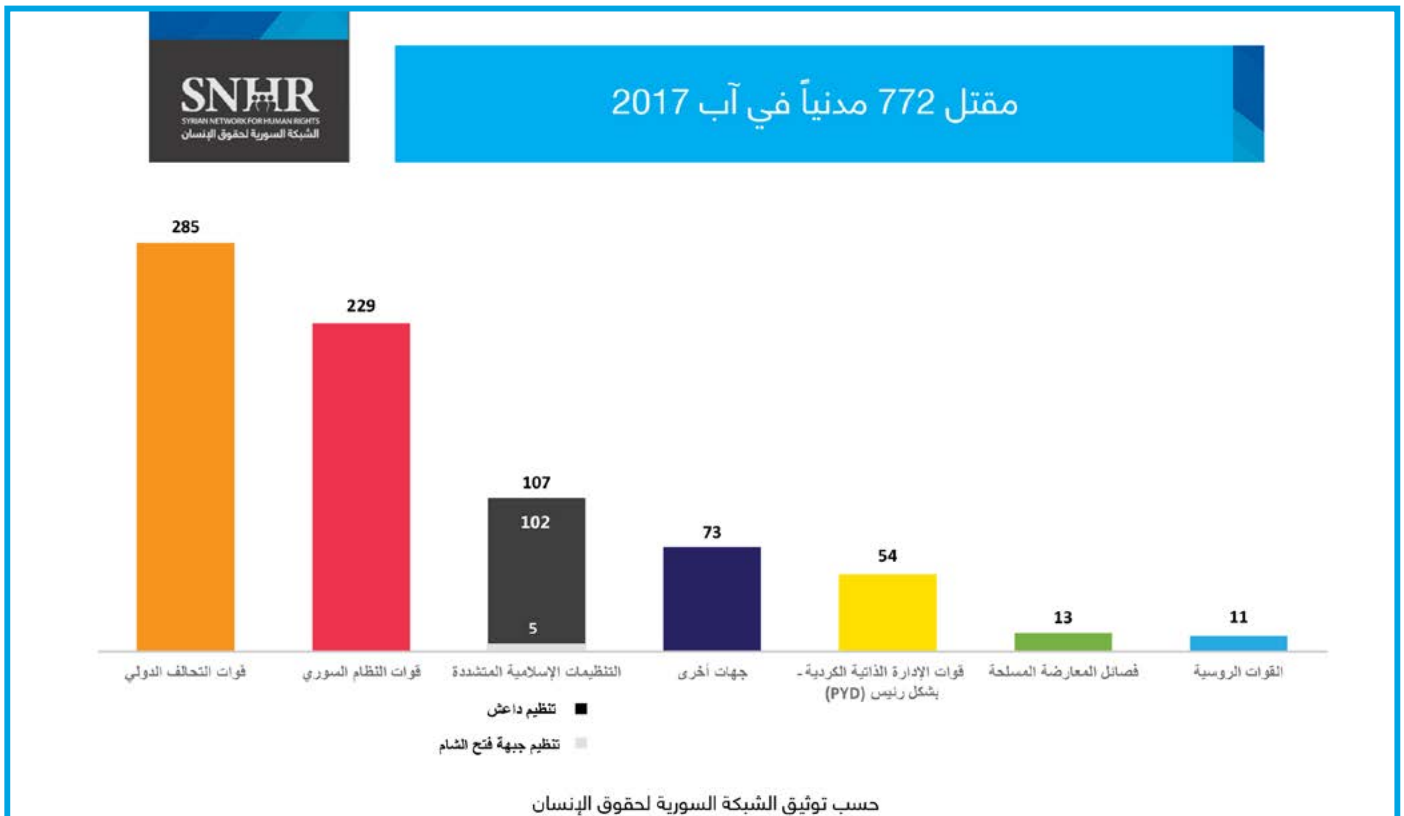
ألف: حصيلة الضحايا المدنيين في عام 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2017 حتى أيلول من العام ذاته مقتل 7203 مدنياً على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.



باء: حصيلة الضحايا المدنيين في آب 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آب 2017 مقتل 772 مدنياً على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

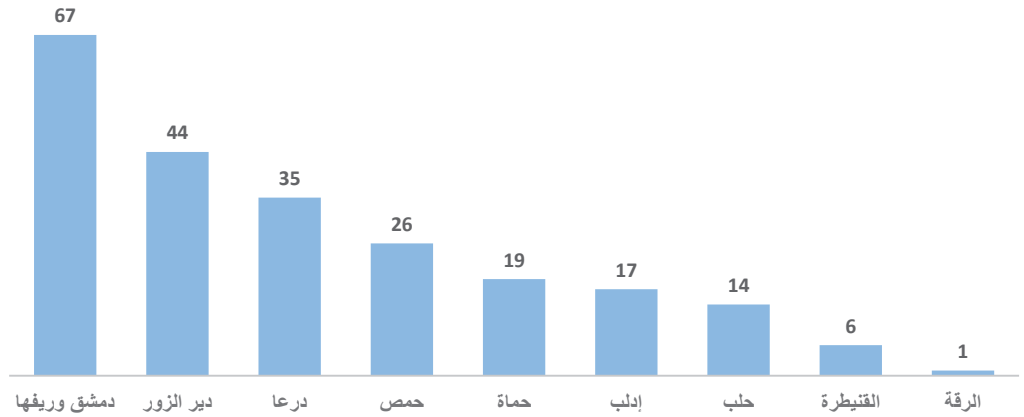
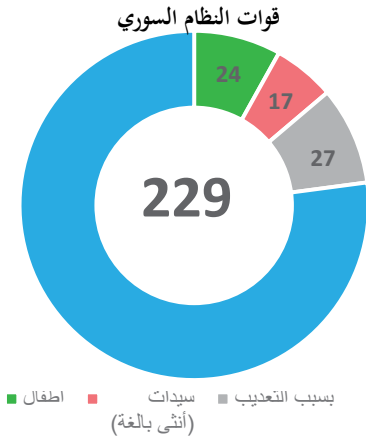


تتوزع حصيلة القتلى حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 229 مدنياً، على يد قوات النظام السوري، بينهم 24 طفلاً (بمعدل طفل يومياً)، كما أن من بين الضحايا 17 سيدة (أنثى بالغة)، و27 مدنياً قتلوا بسبب التعذيب.

توزعت حصيلة الضحايا على المحافظات على النحو التالي:



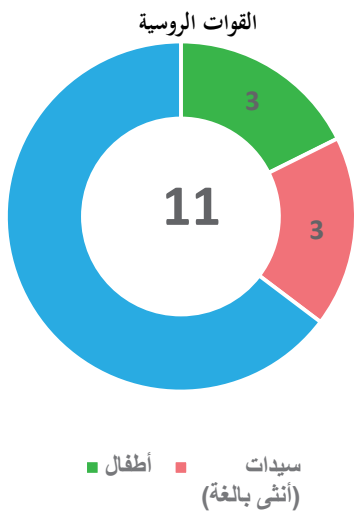
باء: القوات الروسية:

سجلنا مقتل 11 مدنياً، بينهم 3 أطفال، و3 سيدات، نتيجة قصف قوات نعتقد أنها روسية، توزعت حسب المحافظات

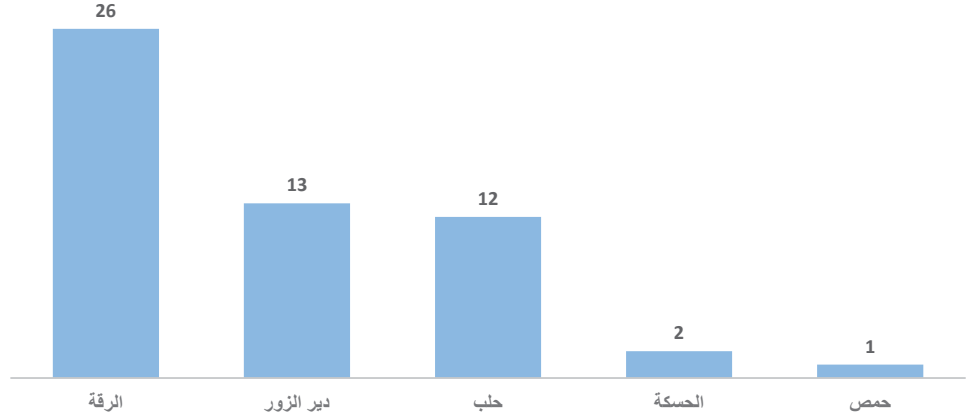
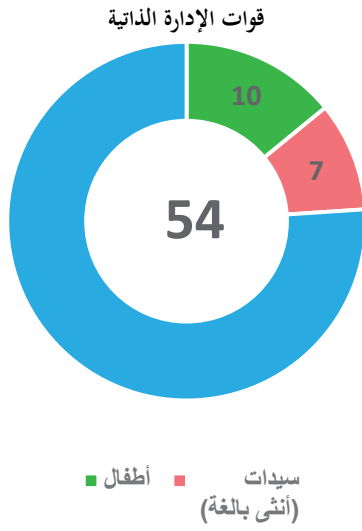
على النحو التالي:

الرقة: 8

دير الزور: 3



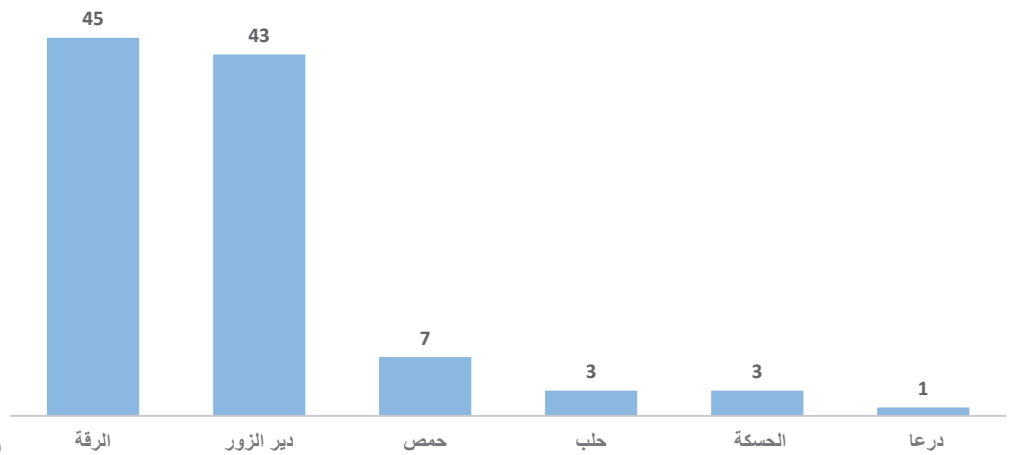
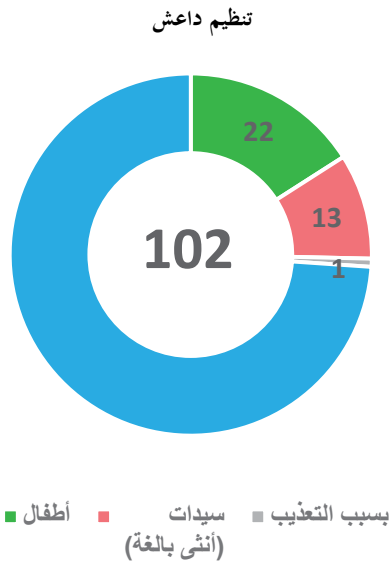
ثاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):
قتلت 54 مدنياً، بينهم 10 طفلاً، و 7 سيدات، توزعوا حسب المحافظات:



ثاء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

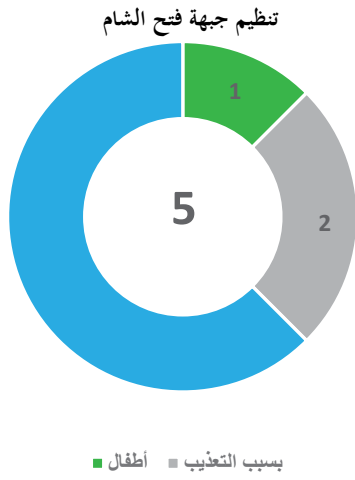
قتلت 107 مدنياً، بينهم 23 طفلاً، و 13 سيدة، و 3 بسبب التعذيب يتوزعون على النحو التالي:
• تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): قتل 102 مدنياً، بينهم 22 طفلاً، و 13 سيدة، إضافة إلى مدني واحد بسبب التعذيب.

توزعوا حسب المحافظات:



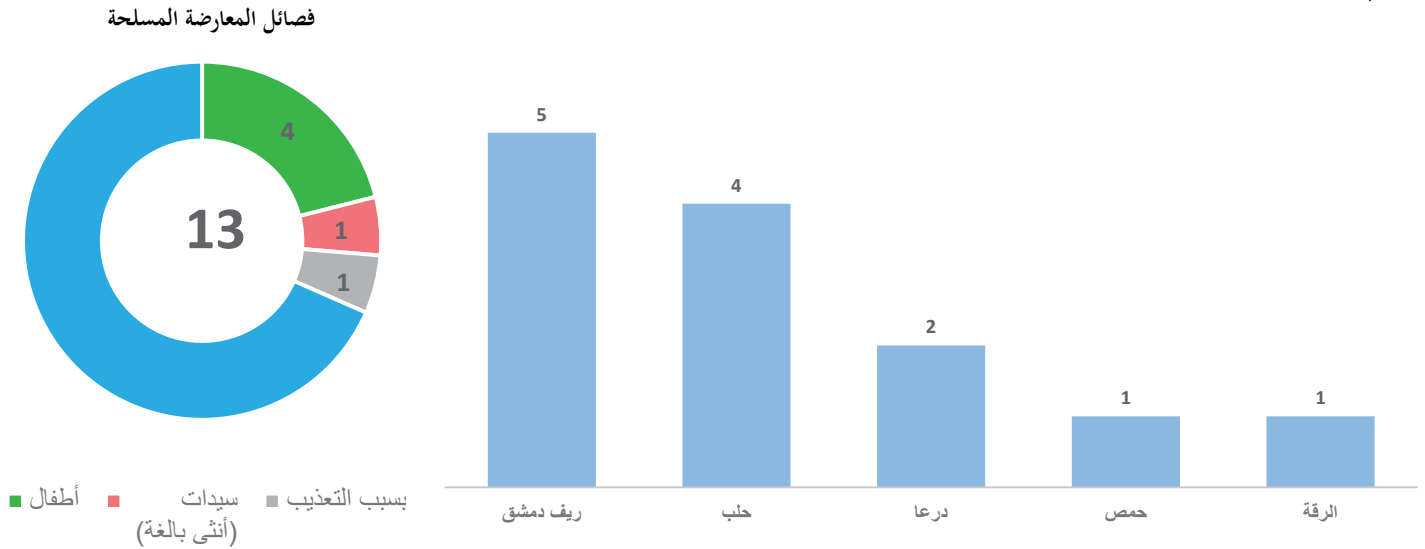
• تنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً): قتل 5 مدنيين، بينهم طفل واحد، و2 بسبب التعذيب، توزعوا حسب المحافظات:

إدلب: 3، حماة: 2



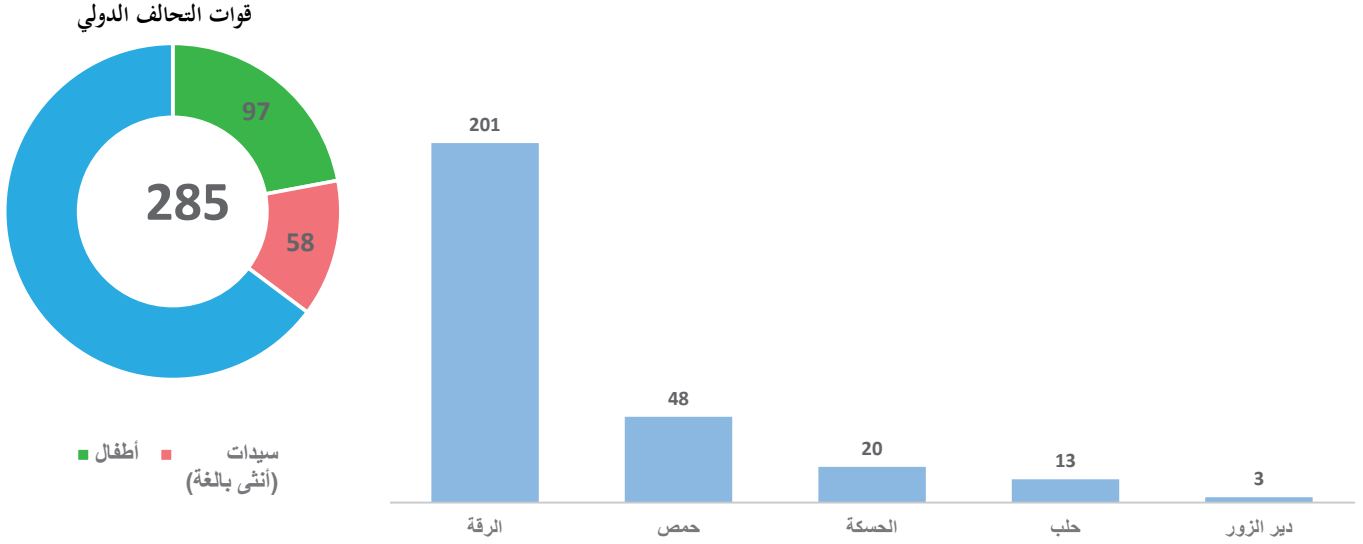
جيم: فصائل المعارضة المسلحة:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 13 مدنياً، بينهم 5 أطفال، أحدهم بسبب التعذيب، وسيدة واحدة، توزعوا حسب المحافظات:



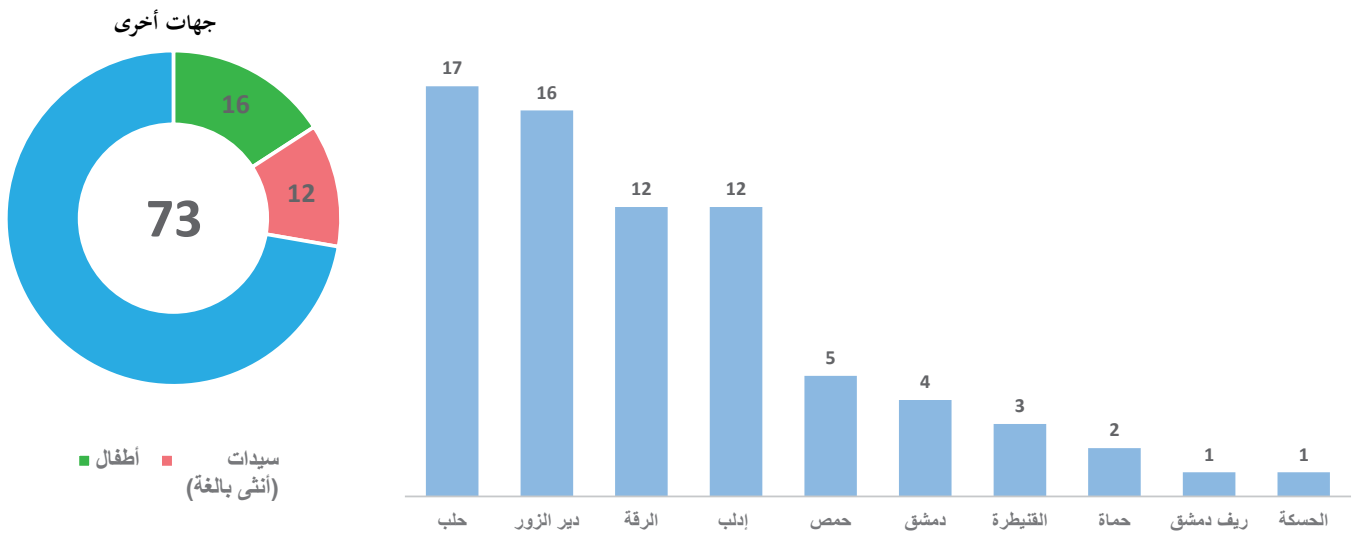
حاء: قوات التحالف الدولي:

سجلنا مقتل 285 مدنياً، بينهم 97 طفلاً، و58 سيدة نتيجة قصف طيران قوات التحالف الدولي، توزعوا حسب المحافظات:



حاء: جهات أخرى:

سجلنا مقتل 73 مدنياً، بينهم 16 طفلاً، و12 سيدة من قبل جهات أخرى. تشمل ضحايا هذه الجهات ضحايا التفجيرات التي لم نحدد مرتكبيها، مصادر نيران مجهولة، ألغام مجهولة المصدر، الغرق، إضافة إلى ضحايا النيران وحوادث القصف العشوائي للقوات التركية البرية والجوية، والضحايا بنيران القوات الأردنية واللبنانية. يتوزعون حسب المحافظات على النحو التالي:



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

نحْبُ أن نُشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونُشير أيضاً إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات، كما يحصل في الآونة الأخيرة في محافظتي الرقة ودير الزور اللتان تخضعان لحملة عسكرية شرسة من قبل قوات سوريا الديمقراطية مدعومة من قوات التحالف الدولي ومن قِبَل قوات الحلف السوري الروسي في ظل حصار خانق للمدنيين من قبل تنظيم داعش في مناطق سيطرته؛ ما يُرْشِح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

1. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن قوات الحلف السوري الروسي انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. وتُشير الأدلة والبراهين وفق مئات من روايات شهود العيان إلى أن ما لا يقل عن 90% من الهجمات الواسعة والفردية وُجِّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية. هذا كله يُخالف ادعاءات الحكومة السورية والنظام الروسي بأنها تقاتل "القاعدة والإرهابيين". وتُشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. وقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.
2. ارتكبت قوات الإدارة الذاتية جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
3. ارتكبت التنظيمات الإسلامية المتشددة أيضاً جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
4. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.
5. ارتكبت قوات التحالف الدولي جرائم قتل خارج نطاق القانون، ترقى لأن تكون جريمة حرب.

إدانة وتحميل المسؤولية:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجزُّ خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العربي ينصُّ على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية. كما يُعتبر النظام الروسي وجميع الميليشيات الشيعية، وتنظيم داعش جهات أجنبية مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور أكثر من عام على القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، التي تسبب التدمير والقتل اليومي.
- الضغط على الدول الداعمة للقوات الحكومية كروسيا وإيران ولبنان من أجل إيقاف عمليات التزويد بالأسلحة والخبرات بعد أن ثبت تورطها بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وأيضاً الدول والأفراد التي تزود الجماعات المتشددة وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وبعض فصائل المعارضة المسلحة.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

إلى الطرف الضامن الروسي:

- يتوجب ردع النظام السوري عن إفشال اتفاقيات خفض التّصعيد، وعدا ذلك فسوف يُقرأ على أنه مجرد تبادل أدوار بين النظام الروسي من جهة والحلف السوري/ الإيراني من جهة ثانية.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 76 ألف محتفٍ لدى النظام السوري.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

